

بين صرخات المواطنين وظلام عدن.. وزير الكهرباء يظهر في قطر مع منتخب الشباب



عدن | الأمناء / غازي العلوي:

في ظل تفاقم أزمة الكهرباء التي تشهدها مدينة عدن، ظهر وزير الكهرباء في حكومة المناصفة، مانع بن يمين، في قطر، حيث زار المنتخب اليمني للشباب، مما أثار استياء واسعاً بين المواطنين الذين يعيشون في ظلام دامس بسبب نفاذ وقود محطات التوليد.

وأكدت مصادر محلية أن الوزير غادر عدن عقب تصاعد حدة الأزمة وتزايد الاحتجاجات الشعبية نتيجة الانقطاع المستمر للكهرباء، الذي تسبب في شتاء قاس على المواطنين.

من جهته، عبر الصحفي عدنان الأعجم، رئيس تحرير صحيفة الأمناء، عن استيائه من غياب الوزير عن معالجة الأزمة، مشيراً إلى أن زيارة بن يمين إلى تركيا الشهر الماضي أثارت أملاً بإمكانية إيجاد حلول لمشكلة الكهرباء، إلا أن الأوضاع بقيت على حالها دون أي تقدم ملموس. وفي منشور له عبر صفحته في "فيسبوك"، قال الأعجم: "كنا نعتقد أن زيارة الوزير إلى تركيا ربما تحمل بادرة أمل لحل الأزمة، ولكن ما لبث أن ظهر في قطر مع منتخب الشباب دون أي تصريح عن وضع الكهرباء في عدن". وأضاف: "لم يترك لنا أي فرصة للتفاوض، إذ بات واضحاً إهماله لمعاناة المواطنين".

واختتم الأعجم تساؤلاته موجّهاً الحديث إلى قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، قائلاً: "هل لا يزال مانع بن يمين محسوباً كوزير ضمن صفوفكم؟ أم أنكم ستتحذون موقفاً حيال هذا التقصير؟". تأتي هذه الانتقادات وسط حالة من الغضب الشعبي المتزايد في عدن، التي تعاني من أزمة كهرباء خانقة ألفت بظلالها على الحياة اليومية للسكان.

الحوثيون يفرجون عن طاقم السفينة جلاكي ليدر بالتنسيق مع حماس ووساطة سلطنة عمان

الأمناء / وكالات:

أعلنت جماعة الحوثي في اليمن أنه تم الإفراج أمس (الأربعاء) عن طاقم السفينة (جلاكي ليدر) بالتنسيق مع حركة حماس ووساطة سلطنة عمان، وفقاً لقناة ((المسيرة)) الناطقة باسم جماعة الحوثي.

وقد سيطرت مليشيا الحوثي العام الماضي على سفينة جلاكي ليدر المملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، والقبض على طاقمها المنحدر من بلدان آسيوية

سلسلة خطوات، أبرزها توجيهات رئيس المجلس، رشاد العليمي، بمراجعة حسابات كافة المؤسسات الحكومية وإحالة القضايا المنظورة أمام الأجهزة الرقابية إلى القضاء، كما تم التركيز على تعزيز الشفافية وتحسين أداء مؤسسات الدولة من خلال إعادة تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وتنفيذ خطة الإنقاذ الاقتصادي التي أقرت في ديسمبر الماضي.

رغم ما أعلن عنه، تبرز عدة تحديات تحول دون تحقيق نتائج ملموسة: غياب الشفافية الشاملة: لا تزال العديد من المؤسسات تعمل خارج إطار الرقابة، ما يجعلها بيئة خصبة للفساد. حماية مراكز النفوذ: القوى المتغلغلة في الدولة قد تعرقل أي جهود تستهدف مصالحها. انقسام القرار السياسي: الخلافات داخل مجلس القيادة الرئاسي والحكومة تسهم في إضعاف الجهود الإصلاحية.

الفريق الصبيحي لـ "الأمناء": محاولات لإبعادي عن محيطي النضالي

عُرضت علي مناصب عدة منذ خروجي من الأسر واعتذرت لهذه الأسباب



الأمناء / غازي العلوي:

نفى الفريق الركن محمود سالم الصبيحي مستشار رئيس مجلس القيادة الرئاسي لشؤون الدفاع والأمن الشائعات المتداولة حول تعيينه في مناصب جديدة، مؤكداً أنها مجرد تسريبات مغرضة تهدف إلى إحداث خلافات بينه وبين رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي.

وقال الصبيحي في تصريح لـ "الأمناء": "أكن لرئيس وأعضاء مجلس القيادة كامل الاحترام والتقدير، وجمعني بهم نضال مشترك في استعادة الدولة والتصدي للأعداء". وأضاف: "ما يتم تداوله حول

اعتماد وحدي دون غيري من النخب الوطنية هو محاولة لإبعادي عن محيطي النضالي، خاصة في ظل ظروفنا الصحية الصعبة التي تجعلني غير قادر على قبول أي منصب، كبيراً كان أو صغيراً. لقد عرضت علي مناصب عدة منذ خروجي من الأسر، لكنني اعتذرت احتراماً لظروفي الصحية وتقديراً

نقط شوبة من عهد آل الأحمر إلى عبد الحافظ العليمي

الأمناء / خاص:

أفادت مصادر خاصة لصحيفة "الأمناء" أن شركة OMV S2 التي تعمل في قطاع العقلة بمحافظة شبوة قررت الخروج رسمياً من العمل في القطاع بتاريخ 31 ديسمبر 2024.

وأوضحت المصادر أن تحركات حديثة يقودها عبد الحافظ العليمي، نجل رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، بالتنسيق مع وزير النفط سعيد الشماسي، بدأت للبحث عن مشغل بديل للقطاع النفطي S2 بعد انسحاب الشركة.

وأكدت وثيقة رسمية موجهة من رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط، مبارك بحميش، إلى وزير النفط، عن التوجه نحو اختيار شركة "بلو سكاى" لتكون المشغل الجديد للقطاع. وتظهر المذكرة طلب الهيئة توضيحات إضافية حول مدى جاهزية الشركة للعمل، مع مرفق يتضمن معلومات عنها باللغة الإنجليزية.

تأتي هذه التحركات في وقت



تشهد فيه البلاد أزمة اقتصادية خانقة وانهياراً في العملة الوطنية، بينما تبدو أولويات القيادة السياسية بعيدة كل البعد عن مواجهة التحديات الوطنية الكبرى. ويتهم العليمي ونجله عبد الحافظ بالتركيز على التوسع والسيطرة على الموارد النفطية في الجنوب، بدلا من معالجة القضايا التي أوصلتهم إلى السلطة، وعلى رأسها استعادة الدولة من سيطرة الحوثيين وتحسين الوضع المعيشي

للمواطنين. ويرى مراقبون أن هذه التحركات تمثل استغلالاً سافراً للنفوذ والسيطرة على قطاع حيوي مثل النفط، الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد اليمني، في حين يتم تجاهل الاحتياجات العاجلة لإعادة بناء المؤسسات الوطنية ودعم الجبهات العسكرية والسياسية ضد الحوثيين.

وتزايدت الانتقادات في الشارع اليمني تجاه هذه السياسات التي تذخر بمزيد من التدهور الاقتصادي والسياسي. ويتهم ناشطون القيادة الحالية بأنها تعطي الأولوية لمصالحها الشخصية والعائلية، في حين يواجه الشعب معاناة متفاقمة بسبب ارتفاع الأسعار وانعدام الخدمات الأساسية. تشير هذه الفضيحة أسئلة مشروعة حول نوايا القيادة الحالية ومدى التزامها بوعودها التي أطلقتها عند توليها السلطة، وسط مطالبات شعبية ودولية بتحقيق الشفافية وحماية الموارد الوطنية من الاستغلال غير المشروع.

بين الأرقام الصادمة والواقع المازوم: هل يستطيع مجلس القيادة الرئاسي اختراق الحصون المحمية؟

الأمناء / العين الثالثة:

يشهد اليمن منذ سنوات تصاعداً في حجم الفساد داخل مؤسسات الدولة، حيث بات هذا الملف تحدياً رئيسياً أمام أي جهود لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، في هذا السياق، أبدى مجلس القيادة الرئاسي اهتماماً واضحاً بمكافحة الفساد عبر خطوات معلنة تتضمن مراجعة شاملة لأداء المؤسسات الحكومية وإطلاق خطة

اقتصادية شاملة، ولكن، يبقى السؤال: هل ستترجم هذه الجهود إلى إصلاحات فعلية أم ستظل مجرد تصريحات إعلامية؟ يمثل الفساد في اليمن عقبة أمام تحسين الخدمات العامة واستقرار الاقتصاد، خاصة في ظل تدهور العملة الوطنية وارتفاع معدلات الفقر، وقد كشفت التقارير الأخيرة عن أرقام صادمة تتعلق بعمليات نهب أموال الدولة واختلالات إدارية واسعة، هذه الأرقام تأتي بينما تعاني

الحكومة من شح الموارد المالية وعجز مزمن في دفع مرتبات الموظفين. ورغم تسليط الضوء على قضايا فساد محددة، يؤكد خبراء أن المشكلة أعمق من كونها ممارسات فردية، فالفساد في اليمن يُوصف بأنه "منهجي"، تغذيه مراكز نفوذ نافذة تحميه وتدعمه، مما يجعل مواجهته تتطلب أكثر من مجرد تحقيقات عابرة أو إجراءات جزئية. أعلن مجلس القيادة الرئاسي عن